

للتدخل في الشؤون الداخلية للبنان ، ولقمع كل عمل ترى فيه خطراً على السلام والامن الدوليين ، وبما ان القرار الذي جعل من مهام القوات الدولية اقرار السلام والامن الدوليين لم يحدد نطاقاً جغرافياً لذلك ، فبإمكان القوات الدولية ان تعمل في الجنوب وفي كل أنحاء لبنان من اجل الحفاظ على السلام والامن الدوليين !

وعندما نصل الى الوظيفة الثالثة للقوات الدولية نجد ان القرار كلفها مساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها في الجنوب . ولكن كيف تساعد الحكومة ؟ هل تفعل ذلك باعتبارها جزءاً من القوات اللبنانية تتلقى الاوامر من السلطة اللبنانية ؟ وهل القيام بهذه الوظيفة يحتم عليها استخدام القوة ضد كل شخص لا يخضع للسلطة ؟ وهل سيكون من صميم عملها ملاحقة المسلحين في الجنوب ؟ وكيف سيكون بإمكانها التمييز بين أفراد المقاومة الوطنية والفلسطينية وبين المسلحين المنتمين الى الفئات الانعزالية ؟ وهل الغرض من مساعدة السلطة تطهير الجنوب من كل مظاهر التسلح ؟ وفي هذه الحال ، ما مصير الاتفاقات المعقودة مع المقاومة الفلسطينية ؟ وهل تعني المساعدة تحويل الجنوب كله الى منطقة عازلة او الى حزام امان لحماية اسرائيل ؟ واذا طلبت الحكومة اللبنانية منها مساعدتها على تثبيت سلطتها في المناطق القريبة من الجنوب ، بحجة انتقال « المخربين » او « المتمردين » اليها ، او بحجة تعاون هؤلاء في المناطق المختلفة ، فهل ستلبي القوات الدولية النداء معتبرة ذلك جزءاً من مهمة « اقرار السلام والامن الدوليين » ؟

ان جميع هذه التساؤلات ، وغيرها ، تؤكد لنا ان القرار ٤٢٥ قد منح القوات الدولية صلاحيات واسعة وزودها بنصوص قابلة لتفسيرات مطاطة . والشيء الثابت هو ان هذه القوات ليست فيالق لحفظ السلام على الحدود او قسرب الحدود ، وانما هي قوات ردع موجهة في الاساس الى الجنوب ، ولكن بإمكانها التسلح بمبدأ اقرار السلام والامن الدوليين والانتقال الى كل أنحاء البلاد . والبرهان على انها قوات رادعة : نوعية الاسلحة الثقيلة التي سمح لها باستعمالها ، والامكنة الاستراتيجية المهمة التي اخذت تتمركز فيها .